Distr.
GENERAL

S/RES/1092 (1996)
23 December 1996



مجلس الأمن

القرار ١٠٩٢ (١٩٩٦)

**الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٧٢٨ المعقودة
في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦**

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (S/1996/1016 و Add.1)،

وإذ يرحب أيضا بتقرير الأمين العام عن مهمته للمساعي الحميدة في قبرص، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (S/1996/1055)،

وإذ يشير إلى أن حكومة قبرص قد وافقت، بالنظر إلى الظروف السائدة في الجزيرة، على أن من الضروري الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،

وإذ يؤكد من جديد قراراته السابقة ذات الصلة بشأن قبرص، ولا سيما قراراته ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، و ٩٣٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، و ١٠٦٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء تدهور الحالة في قبرص وازدياد حدة التوتر بين الطائفتين في الجزيرة وتصاعد أعمال العنف، على طول خطوط وقف إطلاق النار خلال فترة الأشهر الستة الأخيرة، إلى مستوى لم تشهده منذ عام ١٩٧٤، كما هو مبين في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،

وإذ يساوره القلق أيضا إزاء زيادة استخدام العنف، أو التهديد باستخدامه ضد أفراد القوة،

وإذ يلاحظ بدء المباحثات غير المباشرة، عن طريق قائد القوة، بين السلطات العسكرية لكلا الجانبين بشأن التدابير الرامية إلى تخفيض حدة التوترات العسكرية،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه من أن المفاوضات بشأن إيجاد حل سياسي نهائي قد وصلت إلى طريق مسدود منذ أمد طويل جدا،

١ - يقــرر تمديد ولاية قــوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخــرى تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧؛

٢ - يعرب عن استيائه من حوادث العنف التي وقعت في ١١ و ١٤ آب/أغسطس و ٨ أيلول/سبتمبر و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ التي أسفرت عن حالات وفاة مفجعة لثلاثة من المدنيين القبارصة اليونانيين وأحد أفراد قوات الأمن القبرصي التركي فضلا عن إصابة عدد من المدنيين ومن أفراد قوة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة استخدام الجانب التركي/القبرصي التركي القوة بلا مبرر وبلا تناسب، إضافة إلى الدور السلبي عموما الذي قامت به الشرطة القبرصية ردا على المظاهرات المدنية؛

٣ - يذكّر كلا الجانبين بالتزاماتهما بمنع العنف الموجه ضد أفراد القوة، ولا سيما استخدام الأسلحة النارية مما يحول دون قيام القوة بالمسؤوليات المنوطة بها ويطالبهما بكفالة حرية حركة القوة تماما والتعاون معها تعاونا كاملا؛

٤ - يؤكد ضرورة المحافظة على القانون والنظام ويطالب، في هذا الصدد، بأن يقوم الطرفان كلاهما بمنع عمليات التعدي غير المأذون بها على المنطقة العازلة والرد بصورة فورية ومسؤولة على أي مظاهرات تنتهك حرمة المنطقة العازلة وأي مظاهرات تقع بالقرب من المنطقة العازلة يمكن أن تفضي إلى زيادة حدة التوتر؛

٥ - يطلب إلى الطرفين أن يقبلا كمجموعة، دون أي تأخير أو شروط مسبقة، التدابير المتبادلة التي اقترحتها القوة، وهي: (أ) توسيع نطاق اتفاق اخلاء المواقع من الأفراد لعام ١٩٨٩ ليشمل المناطق الأخرى التي ما زال الجانبان فيها على مقربة شديدة من بعضهما؛ (ب) حظر الأسلحة المحشوة بالذخيرة على طول خطوط وقف إطلاق النار؛ (ج) اعتماد مدونة لقواعد السلوك، على أساس مفهوم استخدام الحد الأدنى من القوة والرد المتناسب، تتـّبعها القوات على كلا الجانبين على طول خطوط وقف إطلاق النار، ويعرب عن خيبة أمله لعدم إحراز أي تقدم نحو تنفيذ هذه التدابير لغاية الآن؛

٦ - يطلب كذلك إلى السلطات العسكرية على كلا الجانبين:

(أ) تطهير جميع حقول الألغام ومناطق الشراك الخداعية داخل المنطقة العازلة دون مزيد من التأخير على نحو ما طلبت القوة؛

(ب) وقف بناء المنشآت العسكرية في المناطق الملاصقة للمنطقة العازلة؛

(ج) الامتناع عن إجراء أي مناورات عسكرية على طول المنطقة العازلة؛

٧ - يكرر الإعراب عن شديد القلق إزاء مستويات التعزيز المفرطة للقوات العسكرية والأسلحة في جمهورية قبرص وإزاء معدل توسيع نطاقها والارتقاء بمستواها وتحديثها، بما في ذلك إدخال الأسلحة المتطورة، فضلا عن انعدام التقدم صوب إجراء تخفيض ملموس في عدد الجنود الأجانب في جمهورية قبرص، مما يهدد بزيادة حدة التوتر سواء في الجزيرة أو في المنطقة ويعقد الجهود التي تبذل من أجل التفاوض بشأن التوصل إلى تسوية سلمية كلية؛

٨ - يطلب مرة أخرى إلى جميع المعنيين الالتزام بتخفيض الإنفاق الدفاعي وتخفيض عدد أفراد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص للمساعدة على إعادة الثقة بين الطرفين، وكخطوة أولى نحو انسحاب القوات غير القبرصية، على النحو الوارد في مجموعة الأفكار (S/24472، المرفق). ويؤكد على أهمية تجريد جمهورية قبرص من السلاح في خاتمة المطاف، كهدف في إطار تسوية شاملة كلية، ويطلب إلى الأمين العام مواصلة تعزيز الجهود في هذا الاتجاه؛

٩ - يعرب عن قلقه المستمر إزاء العمليات العسكرية في المنطقة، بما في ذلك عمليات التحليق في المجال الجوي لقبرص من جانب طائرات عسكرية ثابتة الأجنحة، مما زاد بصورة ملحوظة من حدة التوتر السياسي في الجزيرة وأدى إلى تقويض الجهود المبذولة نحو تحقيق تسوية؛

١٠ - يكرر التأكيد على أن الوضع الراهن غير مقبول ويؤكد دعمه لمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام وأهمية تضافر الجهود في العمل مع الأمين العام في سبيل تحقيق تسوية شاملة كلية؛

١١ - يرحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، والعاملون من أجل دعم تلك الجهود، بغية تمهيد السبيل لمفاوضات مباشرة مفتوحة في النصف الأول من عام ١٩٩٧ بين زعماء الطائفتين القبرصتين، لكفالة التوصل إلى تسوية كلية؛

١٢ - يطلب إلى الطرفين التعاون مع الممثل الخاص تحقيقا لهذا الغرض، فضلا عن التعاون معه في سياق الأعمال التحضيرية المكثفة التي سيضطلع بها في الشهور الأولى من عام ١٩٩٧ بهدف توضيح العناصر الرئيسية في التسوية الكلية؛

١٣ - يؤكد أن نجاح هذه العملية سيتطلب بناء ثقة متبادلة حقيقية على كلا الجانبين وتجنب الأعمال التي تزيد من حدة التوتر ويطلب إلى زعماء الطائفتين تهيئة مناخ للمصالحة والثقة؛

١٤ - يعيد تأكيد موقفه الذي مفاده أن أي تسوية لمسألة قبرص يجب أن تستند إلى وجود دولة قبرصية ذات سيادة وشخصية دولية وجنسية وحيدة مع حماية استقلالها وسلامة أراضيها، وتتألف من

طائفتين متساويتين من الناحية السياسية على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتكون في صورة اتحاد يتألف من طائفتين ومنطقتين، كما يجب أن تستبعد هذه التسوية قيام اتحاد كلي أو جزئي مع أي بلد آخر أو حدوث أي شكل من أشكال التجزئة أو الانفصال؛

١٥ - يرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أجل تنفيذ ولايتها الإنسانية فيما يتعلق بالقبارصة اليونانيين والمارونيين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة، والقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي منها، ويعرب عن الأسف لعدم إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ التوصيات المترتبة على استعراض الشؤون الإنسانية الذي أجرته القوة في عام ١٩٩٥؛

١٦ - يرحب باستمرار الجهود المبذولة من جانب الأمم المتحدة وغيرها في المجتمع الدولي لتشجيع تنظيم أنشطة تجمع بين الطائفتين، ويأسف للعراقيل التي وضعت أمام إقامة مثل هذه الاتصالات، ويحث بقوة كل من يهمهم الأمر، ولا سيما قيادة الطائفة القبرصية التركية، على إزالة جميع العقبات التي تعترض مثل هذه الاتصالات؛

١٧ - يؤكد من جديد أن قرار الاتحاد الأوروبي المتعلق ببدء مفاوضات الانضمام مع قبرص هو تطور جديد وهام ينبغي أن يسهل تحقيق تسوية كلية؛

١٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي هيكل القوة وقوامها قيد الاستعراض بغية النظر في إمكانية إعادة تشكيلها، وأن يتقدم بأية ملاحظات جديدة قد تعن له في هذا الصدد؛

١٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٠ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

- - - - -